

ونختم مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية لديه أربعة أسئلة موجّهة من السيدات والسادة: ياسين العياري وجميلة دبش الكسيكي وعماد أولاد جبريل والسيد محمد عمار.

هذه القائمة تلوتها عليكم في انتظار وصول السيد وزير الدولة لدى الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد

مرحبا بكم السيد وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وبالحكومة ومكافحة الفساد، السيد محمد عبو. مرحبا بكم السيد الوزير.

إذن ندعو السيد النائب المحترم للتحاق بمقعده حتى يوجه سؤاله للسيد الوزير.

نذكر إذن بأن كل سؤال سيأخذ ربع ساعة أي 15 دقيقة تنقسم كالآتي خمس دقائق لإلقاء السؤال وخمس دقائق لتلقي الإجابة من السيد الوزير ثم إمكانية التعقيب تمنح للسيد النائب بخمس دقائق كذلك.

### توجيه أسئلة شفاهية

#### إلى السيد وزير الدولة المكلف بالوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد

##### السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

إذن الكلمة للزميل المحترم السيد ياسين العياري لتوجيه سؤاله، تفضل السيد النائب.

### طرح السؤال الشفاهي

#### من قبل النائب ياسين العياري

##### السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير، مرحبا بك

النقطة الأولى التي أريد أن أبدأ بها تدخلي هي تعريف معنى الفساد لأن هذه الكلمة أصبحت مثل العلكة وضرب بها الناس حقا وباطلا، وهناك من استند عليها في مسيرته السياسية إلى أن تطبعت مع الناس وأفرغت من محتواها.

الفساد معرف في القانون التونسي، الفساد هو كل تصرف مخالف للقانون والتراتب الجاري بها العمل يضر أو من شأنه أن يضر بالمصلحة العامة وسوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية، ويشمل جرائم الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص والاستيلاء على الأموال العامة أو سوء التصرف فيها أو تبديدها واستغلال نفوذ وتجاوز السلطة وسوء استعمالها وجميع حالات الإثراء الغير مشروع وخيانة الأمانة وسوء استخدام أموال الذات المعنوية وغسل الأموال وتضارب المصالح واستغلال المعلومة الممتازة والتهرب الجبائي وتعطيل قرار السلطة القضائية وكل الأفعال التي تهدد الصحة العامة أو السلامة أو البيئة. هذا هو الفساد ما زاد عن ذلك لا يمكن أن نسميه فسادا.

سؤال هذا اليوم سيكون حول تقرير المهمة الرقابية المتعلقة بتصنيع الكمادات، لدي عليك لوم السيد الوزير لو تسمح، كنت قد بعثت لك بسؤال كتابي أريد الحصول على التقرير كاملا كنت أتفهم أن يتأخر لو طلبت منك مهمة رقابة فهذا يتطلب وقتا ولكن التقرير جاهز ولكن لم يصلني في الأجل.

نصل للتقرير، لدينا القانون عدد 105 لسنة 1990 الفصل الثاني بخصوص الكمادات تشتريها الصيدلية المركزية الفصل السادس يقول أن الصيدلية المركزية تعمل de gré a gré.

لدينا الفصل 41 من الأمر المنظم للصفقات العمومية ماذا يقول يا سيدي؟ يقول في الحالات الاستعجالية يمكن أن يكون طلب العروض بالتفاوض المباشر de gré à gré وهذا يعني أن السبب الذي تقدمت به الحكومة ورأيتم بأنه يمثل إخلالات وليس فسادا و"الله غالب" لقد اضطررنا نظرا للظرف الصعب وجائحة الكورونا أن نخالف القانون، هذا لا يستقيم لأن القانون يعطي فرضية وإمكانية أن تقوم بالصفقة de gré à gré في ظرف 24 ساعة عبر الصيدلية المركزية ولا يجب أن نخالف القانون.

لذلك الوزير هنا لا يمكن أن أعطيه حسن النية، لماذا؟ لأنه كان expert comptable لذلك فإن قوانين الصفقات العمومية يحفظها عن ظهر قلب وهو يعمل بها كل يوم، فإن أخطأ خطأ كهذا فلا يمكنني أن أعطيه حسن النية. كان بالإمكان أن تقوم بصفقة الكمادات بمليون كمامة في ظرف يومين أو في يوم واحد دون أن تخالف القانون، فمخالفة القانون ليس لها أي مبرر.

شيء آخر سيدي الوزير، لقد اتصلت هاتفيا بالسيد النائب السيد جلال وقلت له هذه الشركة هل أنت مديرها؟ قال لي لا، رئيس مدير عام؟ قال لي لا. هل أنت مدير تجاري؟ قال لي لا. فسرتي لماذا اتصل الوزير به هاتفيا؟

والله سامحني، أن تقول لي الأمر مستعجل فأخذت قائمة بأسماء المؤسسات سنثبت من الأمر ولكن أن يرفع سماعة الهاتف ويتصل به. لا يا سيدي لا يوجد سبب ليتصل به أصلا، فهو ليس المدير أو المدير التجاري، إذن اتصل به لأنه نائب وهو يعلم أنه نائب، فعندما أريد أن أشتري صفقة كمامات ماذا أفعل؟ اتصل بالمدير العام أو بالمدير التجاري.

هنا لم يعد بإمكاننا أن نتحدث عن تقرير الرقابة، فنحن نتحدث عن إخفاء الحقيقة، وبالرغم من ذلك جاء تقرير الرقابة très complaisant جاء في النقطة الثالثة "منتوج جديد عالميا"، لهذا السبب سمح الوزير لنفسه أن يخالف القانون، ولكن عذرا السيد رئيس الحكومة عندما تكلم عبر شاشة التلفزة ماذا قال؟ قال لقد اخترناه ليس لأنه منتج عالي لا يمكن لأحد أن يصنعه، قال اخترناه لأن لديه خبرة وهو متعود على القيام بهذا.

هنا كل ما هو حسن نية أو تعلق بضيق الوقت أو تعلق بالأمن القومي سقط في الماء. ماذا بقي لنا؟ بقي لدينا وزير يرفع سماعة هاتفه ويتصل بنائب ليس له أي علاقة فعلية بالموضوع للقيام بصفقة لتحقيق منفعة لغيره.

هذا اسمه سيدي الوزير فساد لا إخلالات ولا تجاوزات، اسمه الإضرار بالإدارة، مخالفة الصيغ القانونية، مخالفة القانون، هذا سيدي الوزير اسمه فساد وأنا في انتظار وصول التقرير الكامل للرقابة.

أتمنى أن تجيبني على هذه النقاط لأن لدينا في النقطة السادسة من سيشتري هو الذي يحدد السعر. عدم صياغة كراس الشروط في النقطة الخامسة أي أن السوق مباع وقد تم إعطاؤه فلا فائدة من القيام بكراس شروط. تضارب مصالح في النقطة 9 و10.

سيدي الوزير، هذا التقرير وحده من المفروض أن يتم التصريح به في نفس اليوم إن لم يستقل في ظرف ساعتين ويذهب للبحث في القضاء، هذا ما يحصل في الديمقراطيات، لكن للأسف سيدي الوزير وهذا الكلام متأكد لو كنت في مكاني لقلته لكن منذ أن أصبحتم في الحكم أصبح اسم هذا إخلالات وتجاوزات وأصبحنا نغض على هذا الطرف وهذا غير معقول وغير مقبول.

لذلك أتمنى أن تجيبني على النقاط وخاصة النقطة أنه لا يعلم بأنه نائب واتصل به لأنه صاحب الشركة، أقول لا يا سيدي هو ليس صاحب الشركة وليس مديرا وليس مدير عاما فقد اتصل به لأنه نائب وليس لديه أي سبب آخر ليتصل به.

أضيف لك شيئا آخر سيدي الوزير، مصالح وزارة...

### إجابة السيد وزير الدولة المكلف

#### بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد

##### السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة، تفضلوا سيدي الوزير.

##### السيد محمد عبو، وزير الدولة المكلف بالوظيفة

#### العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد النائب الفاضل،

بالنسبة إلى التقرير النهائي السيد النائب فإنه لم يجهز بعد ولكن خلال الأسبوع القادم سيكون موجودا لديكم، والحقيقة قبل أن يصلكم سيكون أيضا موجودا في الأنترنت مثلما تعودنا ومثلما بدأنا على الأقل في بادرة لم تظهر منذ مدة بخصوص هذه التقارير ونشر بعض المهام، فقد قمنا بنشر التقرير الأولي للكمامات، وهناك كثيرون لاموا علينا هذا، لأن الأصل في الرقابة أن التقرير الذي يعتد به هو التقرير النهائي، التقرير الأولي هو التقرير الذي نعطي فيه فرصة للسيد وزير الصناعة ليحجب، وقد أجاب وتم إرسال جوابه مباشرة إلى السيدة رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية، وقد اشتغلوا على أساس أجوبته، وقد أجاب وأنا والله لا أدري ماذا كان جوابه، وتأكدي السيدة الرئيسة أنه خلال الأسبوع القادم سيكون التقرير النهائي موجودا لدينا وعندما يكون لدينا فإنه سيقع نشره مباشرة وسترسل لكم نسخة وبالطبع ستجدونه منشورا للعموم، فهذا التزام منا بأن يتم نشره.

الإشكاليات التي تتعلق بصلب الموضوع: أولا، السيد النائب بخصوص الفساد موضوع كتابة النصوص القانونية في تونس يطرح مشكلا كبيرا جدا بعد الثورة في حين أنه من المفروض أن تكون العقول قد فتحت ونبتعد أكثر ما يمكن عن التسريع، ومن المفروض أن تسمح هذه الديمقراطية بجودة أكثر في النصوص، وهذا غير صحيح كثيرا.

عندما يكتب في القانون لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد عبارات من قبيل "تجاوز السلطة فساد" و"التهرب الجبائي فساد" فهناك خلل، وهذا يساعد الرأي العام الغير مختص إذ ستعجبه هذه العبارات، ولكن هذا يقلقنا كثيرا لأنه تصبح هناك أشياء صغيرة تدخل في باب الفساد وتجاوز السلطة بالمناسبة يمكن

أن يكون سببا لإلغاء قرار إداري، يمكنني أن أتخذ قرارا وأتجاوز به السلطة معتقدا أن هذا القانون والجزاء أن المحكمة الإدارية ستقوم بإلغاء هذا القرار، وهنا لا يمكنني أن أكون فاسدا.

فعندما تريد تبسيط عبارة فساد أي عبارة ومثلما ذكر البعض عدم حضور الموظف في وقته فساد. قلت له لا هذا ليس فسادا، الفساد أن يسكت عن هذا مديره لأن هذا الموظف ليس صاحب سلطة، عندما لم يقع تسجيله في دفتر التأخير بخطأ منه هذا ليس فسادا، وعندما يغض مديره الطرف عن هذا التأخير فإن مدير هذا الموظف هو الفاسد.

نفس الشيء بالنسبة إلى التهرب الجبائي، عندما يغض المراقب الجبائي الطرف وقد تعامل مع دافع الأداءات ليتهرب من دفع الجبائية هذا فساد، فعندما يتهرب الشخص من الجبائية فليس هذا هو الفساد الذي نتحدث عنه.

ثانيا السيد النائب، عندما نتوجه للرأي العام في جزء منه لتوعيته، ليس لدينا مصلحة بأن كل سلوك يعد فسادا لأنه في الأخير ماذا تقول؟ حتى الموظف الذي يأتي متأخرا بخمس دقائق هو فاسد مثله مثل الموظف الذي استولى على المليارات، ليس هذا ما سيسهل مقاومة الفساد بل بالعكس يجب أن تكون المسألة واضحة.

لهذا السبب أعود وأقول لك عليك أن تعود للفصل الذي يعرف بالمصطلحات والذي عرف فيه الفساد، يقول إن الفساد المتعلق بالتبليغ به طبقا لهذا القانون المقصود التبليغ به والدليل أنه يتحدث عن أشياء لا علاقة لها بالفساد، هي أشياء تمثل خطرا على المصلحة العامة، وهذا بالضرورة يمكن أن يكون جريمة فساد على سبيل المثال يقول خيانة المؤتمن، خيانة المؤتمن يمكن أن تكون بين عطار وشخص آخر لم يرجع له أمواله لا يمكن أن تكون "الفساد" في القطاع الخاص يجب وضع العبارة في إطارها.

هذه العبارة التي استعملناها في ذلك الوقت والكثير من الناس لامونا وقالوا كيف تقولون بأن هذا ليس فسادا.

ثانيا، لا يوجد لدينا شيء اسمه جريمة الفساد، لدينا سلوكات نصفها بأنها فساد، ولدينا نصوص قانونية تتحدث عن الفساد وهناك اتفاقية دولية صادقت عليها تونس منذ سنة 2008 اتفاقية نيويورك المتعلقة بمكافحة الفساد والتي بدورها تعرف الفساد "استعمال السلطة والوظيفة لتحقيق الفائدة للشخص أو لغيره". أنا ما زلت في هذا الأساس، وكل شخص يريد لسبب ما مهما كان أن يقول بأن هذا سلوك فاسد يمكنه أن يقول هذا.

أعود لموضوع السيد الوزير، إن اكتشفنا بأنها جريمة أريد أن أعلمك بشيء وسترون هذا في نص قانوني في شهر أوت في نص ترتيب، هيئات الرقابة أعطيناهم تعليمات مباشرة الفصل 29 ذكرناهم به وقلنا لهم هو موجود في مجلة الإجراءات الجزائية منذ سنة 1968، يجب على الموظف العمومي عندما يكتشف جريمة أن يعلم وكيل الجمهورية دون أن يعود للوزير أو لرئيس الحكومة، ولكن في تقاليد تونس تم تعويدهم بأن السلطة السياسية هي التي تقرر، في هذا الوضع إن كانوا يريدون تبليغ النيابة العمومية لقاموا بإبلاغها إذا اكتشفوا جريمة، هذا أولا.

ثانيا، أنا بدوري لو تكونت لدي فتاعة بأن زميلي ارتكب جريمة لتقدمت بإعلام للنيابة العمومية، وأنت بدورك سألتني السيد

## السيد ياسين العياري

مع كامل احترامي، الردّ مخيب جدّاً للأمال، أي أن المشكل في القوانين وليس في الوزير، أصبحت كتابة القوانين بعد الثورة سيئة، فقد قلت كتابة القوانين في تونس بعد الثورة أصبحت تأخذ كل شيء على أنه فساد.

طيب يا سيدي، الفصل 96 الذي تم سنه قبل الثورة يجرم ما قام به الوزير بوضوح ولا يحتمل التأويل والعقوبة عشر سنوات سجناً، بل أكثر الفصل 59 من نفس الجلة ماذا يقول؟ المحاولة موجبة للعقاب، الصفقة لم يتم إبطالها لأنهم لم يقوموا بالصفقة، فعندما يرفع سماعة الهاتف ويتصل به ويتفقان على الثمن ويبدأ الآخر بالإنتاج فقد حصلت الصفقة وأبرم العقد وهذا موجب للعقاب.

سيدي الوزير، أنت سلطة تنفيذية تنفذ القانون سواء كان القانون جيداً أم لا فتلك أمورنا نحن كمشرعين ولكن ليس القانون الذي تخالفونه أنتم يصبح غير جيد.

سيدي الوزير، إن المقارنة بشخص يأتي للعمل متأخراً بخمس دقائق هذا غير معقول وغير مقبول، نتحدث عن تحقيق فائدة لغيره، نعم عندما تتصل بشخص وتعطيه كراس الشروط ويختار هو السعر لصنع مليوني كمامة فقد حقق الفائدة لغيره.

السيد الوزير، أريد أن أفهم هذا الموضوع لم يقدم للنيابة العمومية حسب ما فهمت من كلامك، كنت أظن أنه تم عرضه على القضاء لكن عندما تقول لي الآن لم تعرضه على النيابة العمومية لأنه ليس لديك قناعة فهذا يجعلك شريكاً ومتسترأ، فالיום هيئة الرقابة تقول لك بوضوح معلومة ممتازة، تقول أن هذا الشخص قد قام بمخالفة الترتيب والقوانين، خالف الحوكمة وبما أنك تعرف l'historique فهل هذا كاف حتى لا تقدم الأمر للنيابة العمومية؟

هذا سيدي الوزير سيجعلك في وضعية خطيرة جداً فالموضوع لا يوجد فيه حكم ومعارضة، لدينا هنا قضية شخص رفع سماعة الهاتف وليس له أي صفة، المشتري العمومي الصيدلية المركزية، من يريد الكمامات وزارة التجارة، فما دخله هو ولماذا رفع سماعة الهاتف؟ هل هو مدير الشركة أو المدير التجاري؟ لا، ليس له أي علاقة وقد رفع سماعة الهاتف واتصل به مباشرة.

هناك شيء آخر، القائمة التي بعثت بها وزارة التجارة بقائمة يوجد بها ست شركات، شركة زميلي النائب هي السادسة على القائمة لم يتصل بالشركة الأولى أو بالشركة الثانية ولم يتصل بالشركة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة اتصل مباشرة بالشركة السادسة. عندما كان expert comptable سيدي الوزير ألم تكن لديه معاملات مع شركات زميلنا النائب؟ ألم يحقق مصلحة لغيره؟ ألم يسبق له شيئاً ليأخذه فيما بعد ذلك؟ هذا ما يجب أن يكون في تقرير الرقابة وهذا واضح وجلي.

طيب، أنا لست محكمة ولكن هناك مجموعة من القرائن بعيداً عن سفسطة أن القانون غير جيد والقانون فعل وخمس دقائق تأخير، نحن نتحدث عن تجاوز سلطة وعن تحقيق فائدة لغيره، نحن نتحدث عن جريمة مكتملة بمعنى الفصل 96 من المجلة الجزائية علينا تغيير الفصل أيضاً.

سيدي الوزير، غدا مهما كانت الجريمة التي يتم ارتكابها القانون خاطئ. لا يا سيدي وزيرك مخطئ، ورئيس حكومتك يغطي عليه ربما

النائب عن وضعية مماثلة سيارة وما سيارة وهل قمت بإعلام النيابة العمومية، قلت لك نعم وهذه بدعة في العالم أن يشتكي وزير أو أن يعلم النيابة العمومية بمخالفة تنسب لوزير آخر، ولكن لا بأس فقد أدينا اليمين أمام السيد رئيس الجمهورية بعد أن تم منحنا هذه الثقة لنكون في المستوى، فإن بقينا أسبوعاً أو شهراً أو عشر سنوات كونوا على يقين بأننا سنكون في المستوى، ولكن هذا لا يعني بأن علي تبي آراء غيري لأن غيري حر في آرائه.

وأنا بعد قراءتي للتقرير الذي لم أتدخل فيه بتاتا ولم يتدخل فيه أحد لا رئيس الحكومة ولا أي بشر وهو سابقة تاريخية والسيدة رئيسة الهيئة ومساعدوها ذهبوا واستمعوا للسيد وزير الصناعة ولم يكونوا يستمعون للسادة الوزراء في هيئة الرقابة وهذه تونس تتقدم وهذه ليست مزية ولكن هذا يفرحنا...

## السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، خمس دقائق للإجابة السيد الوزير، أضف للسيد الوزير 30 ثانية، هل هي كافية السيد الوزير؟ دقيقة للسيد الوزير لمواصلة إجابته، تفضل.

## السيد وزير الدولة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد

على كل حال السيد النائب الفاضل نحن آخر الأشخاص في هذه البلاد الذين يمكنهم السكوت على الفساد، أريدك أن تتأكد من هذا. بالنسبة لي زميلي لأنني أعرف historique هذا ما لم أذكره ولم أذكر هذا حتى للهيئة الرقابية حتى لا أؤثر في عملها، فأنا أتابع معه الملف منذ اليوم الأول، وربما كان من الأجدي أن ألاحظ له أن هذا غير ممكن، وفي الحقيقة تفاصيل الاتصال بالنائب لا أعرف هذا ولكن في الأصل أن الصيدلية المركزية هي المشتري العمومي، من المفروض أن تبدأ هي باتخاذ كل الإجراءات خطأ وترتيب وقد رأيت بأن الهيئة قد قامت بواجبها وقد بينت كل الإخلالات لكن لم تنتهي نتيجة بأنه كان يقصد الحصول على مصلحة ما.

أخطأ ويتحمل تبعاته السياسية هذا يقوله السيد رئيس الحكومة، أنا في الحقيقة لم أر أن السيد رئيس الحكومة قد كلفه بالمهمة وطلب منه أن يحل له مشكل "الكوفيد" وهذه الإشكاليات إلى آخره وبعد ذلك يعاقبه، في الحقيقة أخلاقياً لم أر أن هذا أمر جيد وهذا هو رأي رئيس الحكومة.

تقول أن هذا خطأ أقول نعم، وعندما تكون في السلطة ويخطئ الشخص خطأ مثل هذا يجب إقالته، لدي مشاكل أكبر من هذا في السلطة وحتى لأشخاص داخل السلطة عندما أهتم بهم أفضل من أن أهتم بوزير رئيسه طلب منه حل مشكل الكمامات، هذا اجتهاده وقد أخطأ، وقلت له يا زميلي لقد أخطأت وكان هذا بحضور السيد رئيس الحكومة، وأن يكون خطأ في الاجتهاد فهذا لا يعني أنه فاسد وأراد شيئاً لنفسه أو أنه سيفيد غيره وهذه الظاهرة للأسف منتشرة.

## تعقيب السيد النائب

## السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكراً السيد الوزير.

السيد النائب خمس دقائق للتعقيب. المصباح للسيد ياسين العياري، تفضل.

الشباب يرتاد هذا المركز الذي تقريبا 100 % من المتخرجين منه يتم تشغيلهم، لذلك أريد أن أقول أن لهذا المركز أولوية باعتبار أن هذا القطاع يشهد إقبالا من ناحية ثم هناك إمكانيات للتشغيل بشكل جيد.

لذلك فإن المطلوب أن يتم رصد اعتمادات لهذا المركز إما لتوسعته فهناك مساحة من الأرض خلف هذا المركز أو هناك أيضا مكان تابع للمركز القطاعي للجلود والأحذية الموجود في حي الأنس والذي لا يبتعد كثيرا عن مكان هذا المركز للإلكترونيك، ويوجد أيضا بهذا المركز أرض واسعة يمكن إنجاز مركز بالمواصفات وبالأهمية التي تحدثنا عنها، وإن كان هذا في المركز القطاعي للجلود والأحذية باعتبار أن المبيت والمطعم موجودان هناك ويمكن إدماج الشباب الذين يتلقون تكويننا مع بعضهم في الأنشطة الثقافية وفي غير ذلك، وبالتالي تبادل الأفكار والخبرات ويمكنهم تبادل العديد من المسائل ويمكن أن يعطي دفعة جديدة لهذا المركز وأن يكون رافدا للتشغيل وللتكوين بالأساس.

لقد ذهب فريق من الوزراء من الحكومات السابقة للمكان ووعده بإمكانية إجراء هذه التوسعة أو نقل المكان للمركز القطاعي للجلود والأحذية ولكن نظرا لعدم استمرارية الحكومات فوزير يذهب ووزير يأتي خلال فترات قصيرة جدا لم يجعل هذا المشروع يرى النور.

لذلك نرجو تقديم موقفكم بخصوص هذه المسألة، وبالمناسبة أدعوك لزيارة هذه المراكز فربما سيكون رأيك مبلورا بشكل أفضل، وشكرا.

### إجابة السيد وزير التكوين المهني والتشغيل

#### السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد الوزير للإجابة، تفضل السيد الوزير خمس دقائق.

#### السيد فتحي بالحاج، وزير التكوين المهني والتشغيل

شكرا سيدي النائب،

أريد توضيح موقف، نحن استلمنا الوزارة مؤخرا ولكن في إطار استمرارية الدولة والمبدأ الموجود لدينا في رؤيتنا الجديدة أن كل المشاريع المرصودة والمعطلة والمعوقة أخذنا قرارا بالانطلاق في إنجازها والشروع فورا في عملية التنفيذ، هذه قاعدة عامة وأنت تعلم بأننا بدأنا في الزيارات الميدانية، فقمنا بزيارة ولاية مدينين بخصوص العديد من المشاريع المعطلة، وقد تم الانطلاق في القيام بها. الزيارة الثانية لولاية بترت، وقريبا إن شاء الله ستكون لدينا زيارة لولاية صفاقس وكل المشاريع المعطلة سيتم إطلاقها.

إجابة حول سؤال متى ستقوم الوزارة برصد الاعتمادات إما بالتوسعة أو بإقامة مركز جديد للتكوين الإلكتروني، تم إحداث المركز القطاعي للتكوين في الإلكترونيك بساقية الزيت على عقار صغير تم تخصيصه من قبل الوكالة ويمسح 5400 م<sup>2</sup> وجزء بالمعهد الثانوي المجاور ويمكن حاليا من تأمين 580 موطن تكوين ويشهد إقبالا كبيرا.

لتجاوز هذه الإشكالية وغيرها التأم سنة 2019 مجلس جهوي مخصص للتكوين المهني بولاية صفاقس وقد تقرر الانطلاق في القيام بدراسة جهوية حول التكوين المهني يتم من خلالها تحديد الخارطة

لصفة القراية والمصاهرة التي تجمعهما وأنت سيدي الوزير في وضعية والله أنا لا أتمنى أن أكون مكانك اليوم، فأنت اليوم تشرع وتبرر وتبيض وتخفف من جرائم لو كنت في مكاني لكنت واقفا تصرخ، وقد حصل هذا هنا.

سيدي الوزير، أذكرك بأنك قلت مرة على شاشة التلفزة عن يوسف الشاهد مكانه في السجن ولم تطالب بمحاكمة عادلة بل ألقيت به مباشرة في السجن، ولم يكن هناك تحقيق وقتها واليوم تسفه هذا، والله خسارة وصدقا -ولنترك السياسة جانبا- لا أتمنى أن أكون مكانك، فقد قضيت كامل مسارك المهني في محاربة الفساد وأنت اليوم تبرر هذا، يا خيبة المسعى لم يعد لدي ما أقوله.

لكن أقول لك سيدي الوزير، أنا سأتحمل مسؤوليتي لو أنك أعلمت بهذه الجريمة ولم تعلم عنها النيابة العمومية فهذا سيجعلك مشاركا، وسأتوجه بقضية ضدك لأنك ستصبح متسترا على الفساد وتغطي على الفساد، شكرا سيدي الوزير.

### توجيه أسئلة شفاهية

#### إلى السيد وزير التكوين المهني والتشغيل

#### السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا مرة أخرى السيد الوزير على الحضور بيننا وهكذا نكون قد أمهنا مع السيد وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد، السيد محمد عبو.

نرحب بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل، السيد فتحي بالحاج الموجود بيننا، مرحبا بكم السيد الوزير وسيتم توجيه سؤايل للسيد وزير التكوين المهني والتشغيل من طرف الزميل المحترم السيد نعمان العث.

ننتقل في السؤال الأول، السيد نعمان العث خمس دقائق والإجابة خمس دقائق والتعقيب أيضا خمس دقائق وهذا للتذكير.

المصدق، تفضل السيد النائب.

#### طرح السؤال الشفاهي الأول

#### من قبل النائب نعمان العث

#### السيد نعمان العث

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

أولا، هذا السؤال تم توجيهه يوم 12 فيفري 2020 أي قبل تشكيل هذه الحكومة، هذا لنضع الأمور في إطارها.

كان هناك أسبوع للجهات وقد قمت بزيارة لمركز التكوين في الإلكترونيات بساقية الزيت، وقد اكتشفت وعينت الحالة المزرية لهذا المركز من حيث البنية التحتية، فالبنية تقريبا أصبحت مهترئة كما أن أسقفها لا تتحمل مياه الأمطار، كما أن هذه البنية ضيقة جدا خاصة وأن هذا الاختصاص في التكوين يشهد إقبالا كبيرا من قبل الشباب المنقطع عن الدراسة وحتى الشباب الذين تحصلوا على شهادة البكالوريا ولكن هم يجذبون الالتحاق بالتكوين المهني على الالتحاق بالجامعة، وهذا أمر محمود باعتبار أن سوق الشغل اليوم يحتاج لمثل هذه الاختصاصات، وعض أن يلتحق بالجامعة وربما لا ينجح في مساره الدراسي أو ربما لا يجد في الجامعة الاختصاص الذي يريده ولا يمكنه من التأهل لسوق الشغل لذلك نجد العديد من